

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٧٢**

الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد يورنتي سوليث | (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إثيوبيا | السيد أمدي |
| | بولندا | السيدة فرونتيسكا |
| | بيرو | السيد ميثا – كوادرا |
| | السويد | السيد سكوغ |
| | الصين | السيد ما جاوشو |
| | غينيا الاستوائية | السيد إيدجو ميمبا |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد توميش |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | هولندا | السيدة غريغوار فان هارن |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوهين |

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الأسباب الجذرية للنزاعات – دور الموارد الطبيعية

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة (S/2018/901)



1832234 (A)








*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرَّ جدول الأعمال.*

## صون السلام والأمن الدوليين

**الأسباب الجذرية للنزاعات – دور الموارد الطبيعية**

**رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة** (S/2018/901)

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/901 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

**الأمين العام** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة البوليفارية على عقد هذه المناقشة.

إن استغلال الموارد الطبيعية، أو التنافس عليها، يمكن أن يؤدي إلى صراع عنيف. ومنع وإدارة وحل النزاعات من هذا القبيل هو أحد التحديات الرئيسية والمتنامية في عصرنا. وتبين دراسات الأمم المتحدة أن أكثر من ٤٠ في المائة من النزاعات المسلحة الداخلية خلال السنوات الستين الماضية يرتبط بالموارد الطبيعية. وتتزايد المخاطر مع تزايد الآثار المترتبة على تغير المناخ الواضحة في جميع المناطق.

وثمة توجهات عالمية أخرى، مثل النمو السكاني وزيادة الاستهلاك والتدهور البيئي، تفرض أيضا ضغوطا كبيرة على توفر العديد من الموارد الطبيعية قد لا يمكن تحملها. وهذا يشمل النفط والغاز والمعادن والمياه والأراضي. والتوزيع غير العادل للموارد الطبيعية والفساد وسوء الإدارة يمكن أن يؤدي إلى الصراع، لا سيما في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة. ويمكن أن تؤدي هذه الضغوط أيضا إلى تفاقم الانقسامات العرقية أو الطائفية القائمة داخل المجتمعات وعبر الحدود.

فمنذ عام ١٩٩٠، تبين أن ٧٥ في المائة من الحروب الأهلية في أفريقيا كانت ممولة جزئيا من خلال الإيرادات المتحصلة من الموارد الطبيعية. وأدى الاستخراج غير المشروع للمعادن واستغلال الأخشاب والفحم والأحياء البرية بصورة غير مشروعة إلى تأجيج العنف في عدد من المناطق. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تولد ما يقرب من بليون دولار من العائدات للمتمردين والجماعات الإجرامية. وبالمثل، أدى الاستغلال غير المشروع للمعادن من جانب العديد من الجماعات المسلحة والميليشيات إلى استمرار الصراع وإطالة أمده.

ولا بد من عمل المزيد لتنظيم الأصول وبيع وتجارة المعادن من خلال ترتيبات تعاونية تشمل المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك عملية كيمبرلي، التي نجحت في الحد من تجارة الماس الممول للنزاعات. ومن خلال الاستخراج المعتمد وممارسات الإنتاج والتجارة العادلة، مع التركيز على مساعدة المجتمعات المحلية، يمكن التصدي لانعدام القانون وتحقيق منافع ملموسة للسكان المتضررين من النزاع.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الموارد الطبيعية المشتركة كانت بصورة تقليدية أيضا حافزا على التعاون بين الدول والمجتمعات المحلية والسكان. والمنافع المتبادلة تكون، عموما، حافزا للحوار السلمي المستمر، وهذا بدوره يمكن أن يولد التعاون والتفاهم

في مجالات أخرى. على سبيل المثال، فإن تقاسم المنافع على الموارد المائية له تاريخ طويل بين الدول المشاطئة لحوض نهر السنغال. وفي أمريكا الجنوبية، لطالما كانت بحيرة تيتيكاكا، أكبر بحيرة للمياه العذبة في القارة، مصدرا للتعاون بين بوليفيا وبيرو. ومن واقع تجربتي الخاصة، فإن اتفاقية ألبوفيرا، التي أبرمت عندما كنت رئيسا لوزراء البرتغال، ما زالت تعزز العلاقات الجيدة بين البرتغال وإسبانيا والتعاون بينهما في إدارة المياه.

وفي وسط آسيا، يُحرز تقدم في مجال إدارة المياه العابرة للحدود من خلال المشاورات الجارية بين دول وسط آسيا، بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية. وفي العراق، تعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة على تعزيز السلام والاستقرار من خلال وضع مشروع لمنازعات الأراضي من أجل تعزيز بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وزيادة الشمولية. وفي حوض بحيرة تشاد، كان للتعاون في مجال المياه أيضا دوره الحاسم في الجمع بين البلدان معا لمعالجة التحديات الأوسع التي تواجه المنطقة.

باختصار، تدرك الأمم المتحدة إمكانات الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية كوسيلة لمنع نشوب النزاع وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل السلام والتنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أحطنا علما بدعوة الدول الأعضاء إلى زيادة التركيز على هذه المسائل، بما في ذلك، مؤخرا، من خلال اعتماد قرارات مجلس الأمن بشأن بحيرة تشاد والصومال ودارفور، فضلا عن البيان الرئاسي بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2018/16). واستجابة لذلك، نتخذ عددا من التدابير.

أولا، تسعى المنظمة إلى تعزيز قدرتنا على التصدي للتهديد المتزايد للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ويشمل ذلك مبادرة مشتركة جديدة تشمل إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ثانيا، نعتزم زيادة الفرص لاستخدام الوساطة بشأن الموارد الطبيعية كأداة لمنع نشوب النزاع، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والمؤسسات المالية الدولية. على سبيل المثال، فإن الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، الذي أنشأته مع رئيس مجموعة البنك الدولي، قد ساعد على حفز العمل حول الدبلوماسية المائية.

ثالثا، سنعمل على زيادة تعزيز شراكتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للعمل على إيجاد سبل لزيادة الاهتمام ببناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من أجل منع نشوب النزاعات ذات الأبعاد المتصلة بالموارد الطبيعية والاستجابة لها. وكجزء من الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لشراكة معززة في السلم والأمن، أرحب بالتعاون الجاري بين منظمتينا لدعم فريق الحكماء في جهوده الرامية إلى تحسين الوقاية والوساطة وتسوية النزاعات على الموارد الطبيعية في أفريقيا.

رابعا، نسعى إلى تعزيز قدرة الشبكات والمنظمات النسائية على المشاركة بفعالية في عمليات الحوار والوساطة المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة، بما في ذلك في سياق تغير المناخ. وهذه المبادرة – التي يشارك في قيادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام – قد دعمت بالفعل نساء الشعوب الأصلية والكولومبيات من أصل أفريقي في كولومبيا في العمليات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية والملكية والإدارة وتقاسم المنافع.

خامسا، نحن ندرك أيضا أن المسائل المتعلقة بالأراضي تظل عاملا حاسما. وبعد دراسة أستطلاعية في عام ٢٠١٦ أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، انتهيت مؤخرا من وضع الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية لضمان قدر أكبر من التوافق الاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة قضايا الأراضي والنزاعات.

وأود مرة أخرى أن أشكر الرئاسة البوليفية على مناقشة اليوم التي أتت في الوقت المناسب. وهناك الكثير مما يتعين القيام به فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة التي إذا تمكنا من تناولها بصورة

فعالة، سنمضي شوطا طويلا صوب إيجاد عالم آمن ومستدام للجميع في وقتنا الحالي وفي المستقبل على حد سواء.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الوافية والمثيرة للاهتمام.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

ويعرب وفد بلدي عن شكره للأمين العام على إحاطته اليوم، ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنعيد تأكيد دعمنا للعمل الهام الذي يضطلع به.

يتسم القرن العشرين بتعزيز تعددية الأطراف باعتباره عنصرا أساسيا في العلاقات بين الدول واحترام القواعد الأساسية للقانون الدولي القائمة على أساس المعاهدات المنشئة للحقوق والواجبات المقبولة لدينا على نحو متبادل في إطار ممارسة سيادتنا، بهدف حماية الفئات الأكثر ضعفا من ممارسات التعدي والاختلاس والنهب من قبل الفئات الأقوى، في جملة أمور. والنزاعات التي تنشأ في مختلف أنحاء العالم تبين لنا أن وراء الكثير من المنازعات الجغرافية السياسية الدولية أو المحلية، هناك دائما مصلحة أيضا في الحصول على الموارد الطبيعية الجاذبة اقتصاديا والسيطرة عليها واستغلالها. وهذا ما يبينه تقرير الأمين العام الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فوفقا لذلك التقرير كانت تلك المصلحة الاقتصادية هي الدافع الرئيسي لما لا يقل عن نسبة ٤٠ في المائة من النزاعات التي اندلعت خلال ما يزيد على ٦٠ عاما. وفي كثير من الحالات، وحين يصبح الحصول والسيطرة على النفط والغاز والمياه والمعادن أو الموارد الطبيعية الأخرى واستغلالها هدفا استراتيجيا بالنسبة لأطراف النزاع أو الجماعات المسلحة والتنظيمات الإجرامية، فذلك لأنه تقف من خلفها أيضا وفي كثير من الأحيان الشركات المتعددة الجنسيات أو المصالح الأجنبية الطامعة في استغلال تلك الجماعات والتنظيمات بغية الحصول على تلك الموارد.

ومن الأمثلة القريبة جدا من شواغل مجلس الأمن، نذكر بعضا مما حدث طوال تاريخ القرنين العشرين والحادي والعشرين: الانقلاب العسكري الذي حدث في إيران عام ١٩٥٣ ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا بسبب تأميمها للنفط من سيطرة شركة أمريكية – إنجليزية في إطار ممارسة تلك الحكومة لسيادتها الوطنية. وهناك غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ العراق بقصد السيطرة على نسبة ٨٠ في المائة من الإنتاج العالمي من النفط. ثم النزاع في ليبيا، حيث تستمر الاشتباكات بين الأطراف لأجل السيطرة على الصناعات الهيدروكربونية في البلد، مسببا بذلك الضرر لمنطقة الساحل برمتها. ويضاف إلى تلك الأمثلة الغزو غير الشرعي للعراق في عام ٢٠٠٣، والذي تمثل هدفه النهائي في السيطرة على إنتاج النفط وسوق النفط العالمي. وأيضا الاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة للاتجار غير المشروع بالمعادن مثل القصدير والتنتالوم والتنغستن والذهب.

وفي الحالات الأخرى، عندما تسبب السياسات السيادية للدول على مواردها الطبيعية الضرر لمصالح الشركات أو لبعض البلدان الأخرى التي هي جزء من سلسلة تصنيع تلك الموارد أو تسويقها، لا تتورع تلك الشركات من تمويل الحركات الانفصالية وتسليح الجماعات المعارضة أو دعم السياسات الاستفزازية الرامية إلى تغيير الأنظمة وإنشاء حكومات تتماشى مع مصالحها. فتاريخ القرن العشرين، كما شهدناه في الكثير من البلدان في منطقتنا، مثال واضح على ذلك.

ونرى أن رصد ومعاقبة الجماعات المسلحة وزعمائها أو أفرادها أو حتى الأطراف في النزاعات ليسا كافيين، وأن من الضروري أيضا أن يصبح نظام الجزاءات أكثر دينامية وفعالية. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نطبق الجزاءات على تلك الشبكات التي تشكّل السلسلة الكاملة للجهات المتورطة في النزاعات. وفي حالة النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية، ينبغي أيضا تطبيق

الجزاءات على ما يمكن أن نسميه ”الجهات التجارية التمكينية التي يتشكل معظمها من الشركات عبر الوطنية العملاقة التي تسمح بالاستغلال التجاري للموارد الطبيعية التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة أو في حالات النزاع، فضلا عن إدخال تلك الموارد إلى الأسواق العالمية. وينبغي أن تطبق الجزاءات أيضا على ما يمكن أن نسميهم ”الميسرين الماليين“ الذين تمثلهم الشركات المالية وملاذات التهرب الضريبي التي تسمح بإدماج الأرباح المتأتية من الاستغلال التجاري لتلك الموارد في النظام المالي العالمي وإكسابها طابعا شرعيا. وعليه، يجب على مجلس الأمن أن يعيد هيكلة ولايات الهيئات الفرعية المعنية بالجزاءات كي يتسنى تكليف أفرقة الخبراء بتحديد تلك الشركات والتحقيق معها على نحو يعوق هذه الشبكات الإجرامية أو يؤدي إلى وقف نشاطها تماما. واستنادا إلى نتائج تلك التحقيقات يجب أن يتمكن المجلس من فرض الجزاءات على تلك الشبكات.

ومن الأهمية بمكان مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وسوء التصرف فيها، فضلا عن مكافحة عدم المساواة في توزيع الفوائد الناتجة عن الاستغلال التجاري لهذه الموارد، وهو ما من شأنه أن يكون عاملا حافزا لتأجيج النزاعات. وما فتئت الدولة البوليفية تشهد مثل هذه السيناريوهات عبر تاريخها. ويعود أحد الأمثلة الواضحة على ذلك إلى القرن التاسع عشر حيث أدى استغلال الموارد الطبيعية لصالح الشركات الأجنبية إلى اندلا ع حرب توسعية وغير متكافئة في المنطقة ونجمت عنها أضرار جسيمة لبلدي. وتكرر سيناريو تلك المصالح الأجنبية خلال الجزء الأعظم من القرن العشرين واتخذت أشكال الخصخصة والاستغلال الثروات الطبيعية – المياه والفضة والقصدير والنفط والغاز – لصالح الشركات عبر الوطنية، تاركة فتات العائدات لأغراض التنمية وتحقيق الرفاه لشعبنا.

ولا أرمي بذلك إلا إلى توضيح ما حدث في بوليفيا فيما يتعلق بهذه المسألة. ففي عام ٢٠٠٦، قررت الدولة تأميم الموارد الطبيعية للبلد وفقا للدستور الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩، بوصفها ملكية مباشرة غير قابلة للتجزئة ولا رجعة فيها للشعب البوليفي صاحب السلطة المطلقة عليها، وأن تكون خاضعة لإدارة الدولة وفقا لما يحقق المصلحة الجماعية للبلد. ومكنت تلك الولاية من استعادة الموارد الطبيعية الاستراتيجية من هيمنة الشركات الأجنبية التي تستغلها على حساب مصالح شعبنا.

ويتضح أحد الأمثلة على الكيفية التي أدت بها السيطرة السيادية على مواردنا إلى تغيير مسار التنمية في بوليفيا في التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ما زال يشهدها بلدي خلال الـ ١٢ عاما الماضية. وليس كذبا أن نقول إنه قبل ذلك الوقت، كان رؤساء بلدي يذهبون إلى صندوق النقد الدولي أو نادي باريس وكأنهم متسولين للمساعدات الاقتصادية التي لا تكفي إلا لدفع مرتبات المدرسين أو الأطباء. وقبل اثني عشر عاما فقط سمحت ديناميات استغلال الهيدروكربونات وتوزيع الأرباح بتخصيص نسبة ٨٢ في المائة من تلك الموارد إلى الشركات عبر الوطنية وحدها، في حين لا يزيد نصيب البلد من تلك الأرباح على نسبة ١٨ في المائة فقط. ومنذ تأميم مواردنا، أصبحت نسبة ٨٢ في المائة الآن لصالح الشعب البوليفي وتحت سيطرته في حين خصصت نسبة ١٨ في المائة لعقود الخدمات المبرمة مع الشركات عبر الوطنية التي لا تزال تعمل في البلد ما دامت قادرة على جني الأرباح المجزية.

وازدادت إيرادات الهيدروكربونات في بوليفيا من ٢,٩ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥ إلى ٣٥,٢ بليون دولار خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧. وازداد الناتج المحلي الإجمالي لبوليفيا باطراد أيضا. ففي عام ٢٠١٧ كانت نسبة ارتفاعه ٤,٨٢ في المائة، وهي أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي ١,٨٧ في المائة. وارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي أيضا من ٩ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. وازدادت احتياطياتنا الدولية من ١,٧ بليون دولار إلى ١٠ بلايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٥ و ٢٠١٨.

وتمكنا بفضل تدفق الإيرادات الجديد هذا وتوزيعه خلال الـ ١٢ عاما الأخيرة من الحد من مستويات الفقر المدقع من ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ في المائة اليوم، وكذلك الحد من مستويات عدم المساواة حيث كانت نسبة الـ ١٠ في المائة الغنية من السكان تملك ١٢٨ ضعف ما تملكه نسبة الـ ١٠ في المائة الأشد فقرا من السكان في عام ٢٠٠٥، في حين لا تملك فئة الـ ١٠ في المائة الغنية سوى ٤٧ في المائة ضعف ما تملكة فئة الـ ١٠ في المائة الأشد فقرا، بينما في عام ٢٠١٧ واليوم، انخفض ذلك الرقم إلى ٤٧ ضعفا فقط. وازداد الاستثمار العام من ٦٢٠ مليون دولار في عام إلى ٥,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ في عام ٢٠١٧.

وانضم نحو ثلاثة ملايين شخص في بلد تعداد سكانه ١١ مليوناً إلى الطبقة الوسطى، التي زادت نسبتها من مجموع السكان من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وانخفض معدل وفيات الرضّع إلى أقلّ من النصف بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧. وتضاعف عدد المرافق الطبية والصحية. وارتفع العمر المتوقع من ٦٣ سنة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٢ سنة في عام ٢٠١٨. وانخفض معدل الانقطاع عن الدراسة من ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وأفهم أن هذا الموضوع لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسائل المتعلقة بالسلام والأمن، ولكن السيطرة السيادية على الموارد الطبيعية تمكّن من بناء مجتمعات أكثر إنصافاً وأكثر إنسانية.

في الختام، وإذ أستخدم كلمات الرئيس إيفو موراليس عندما تكلّم أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.15)، فإننا نعتقد أن المجلس يجب أن يفكّر مستقبلا في عدة أمور قبل اتخاذ قرارات استناداً إلى السياقات المختلفة. لقد قال الرئيس موراليس إننا في زمن السلم؛ لا في زمن الغزو أو السيطرة. ولذلك، يجب أن نسأل أنفسنا من المستفيد من الحروب؟ وبعد التدخلات، من الذي يحتفظ بالسيطرة على الموارد الطبيعية؟ ومن الذي يحكم – المواطنون أم المصالح الأجنبية التي تعزز الحروب خدمة لمصلحتها الخاصة؟ ويمكن لهذه التساؤلات أن تكون مفيدة إلى حد ما فيما نبدأ مناقشة اليوم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): فيما أبدأ بياني، الذي أدلي به باسم البلدان الأفريقية الثلاث غير دائمة العضوية في مجلس الأمن –كوت ديفوار وغينيا الاستوائية وإثيوبيا – أود أن أشكر الرئاسة البوليفية على عقد جلسة اليوم بشأن دور الموارد الطبيعية في النزاعات المسلحة. وأود باسمها أيضاً أن أعرب عن خالص امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية وتحليله المهم للعلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات التي تؤثر على القارة الأفريقية تأثيرا حادا للغاية.

وعلى الرغم من أن أهمية الموارد الطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا معروفة، فإن السيطرة عليها تمثل تحدياً كبيراً للبلدان التي يبدو أنها ضعيفة أو متأثرة بالقلاقل والنزاع المسلح. وعلى مدى العقود الماضية، كانت القارة الأفريقية للأسف مسرحاً للعديد من النزاعات المسلحة، والتي نجم عنها فظائع جماعية وأزمات إنسانية لم يسبق لها مثيل. إن العديد من الأزمات في أفريقيا، والتي بدأت أصلاً لأسباب اجتماعية وسياسية، تحولت فيما بعد إلى اشتباكات مسلحة للسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الغنية بالموارد الطبيعية، مثل الذهب والماس والنفط والأخشاب، واستغلالها. ولأن هذه الموارد تغذّي أيضاً معظم النزاعات في قارتنا، فمن الواضح أنها تؤثر سلباً على السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الواقع، فإن الافتقار إلى الحكم الرشيد والتوزيع غير العادل لعائدات الموارد الطبيعية هما من العوامل الرئيسية لاندلاع النزاعات المسلحة وتمويلها واستمرارها. ولذا، فإن مسألة الحصول

على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها وتوزيعها تبدو أنها أحدد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء النزاعات المستمرة في أفريقيا.

إن التحديات الراهنة أمام إيجاد حل سلمي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا، فضلاً عن تلك التي أدت إلى سفك الدماء في ليبريا وسيراليون، تبين بوضوح الطبيعة التي لا مفر منها للنزاعات المسلحة التي يغذيها نهب الموارد الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة. وقد انصبّ تركيز الاتحاد الأفريقي، الذي يحرص على منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، بشكل مباشر على مسألة الصلة بين النزاعات والموارد الطبيعية. وكانت هذه المسألة في صلب العديد من اجتماعات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، والتي ركزت على العلاقة الوثيقة بين النزاعات العنيفة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في أفريقيا والسبل والوسائل الكفيلة بالتصدي لها.

ويجب أن يستند التصدي للتحديات التي تثيرها الموارد الطبيعية على صعيد منع نشوب النزاعات وحلها إلى استراتيجيات تتيح إدارة أفضل للوصول إلى الموارد الطبيعية وتعزيز آليات المراقبة الوطنية والدولية من أجل منع استخدامها كوسيلة لتمويل النزاعات. ولذلك، فقد أبرزت المناقشات التي جرت داخل مجلس السلم والأمن الحاجة إلى وضع استراتيجيات وطنية فعالة لإدارة الموارد الطبيعية، بغية ضمان استخدام هذه الإيرادات لا لتغذية النزاعات بل لفائدة المجتمعات المحلية. وبهذه الطريقة، تصبح رصيداً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دولنا، لا عاملاً من عوامل عدم الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، ففي حين لا يمكن إنكار أن العديد من النزاعات في أفريقيا يغذيها سوء الإدارة والاتجار بالموارد الطبيعية، فمن المهم أيضاً إبراز تورّط الجهات الفاعلة من خارج القارة فيها والتنديد بها بقوة، حيث أن هذه الجهات تستفيد من استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطريقة غير قانونية. إن تلك الجهات الفاعلة على هامش النزاعات المسلحة، التي تهدد التنمية في قارتنا، على نحو ما أشارت بحق الرئاسة البوليفية للمجلس في ورقة اليوم المفاهيمية (S/2018/901، المرفق)، عادة ما تكون جماعات مسلحة أو شركات متعددة الجنسيات أو شبكات مالية دولية أو مصالح أجنبية، والتي تعزز أفعالها اندلا ع النزاعات العنيفة واستمرار حالة عدم الاستقرار في المناطق الزاخرة بالموارد الطبيعية.

ونعتقد أن من مسؤولية المجلس اتخاذ التدابير المناسبة، وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، لضمان الحفاظ على سيادة الدول في إدارة مواردها الطبيعية. وفي رأينا، يجب على كل دولة أن تتمتع بالحق السيادي في السيطرة على مواردها الطبيعية واستخدامها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والحكم الرشيد. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يعزز دوره في مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها في المناطق التي تسهم فيها هذه الموارد في نشوب النزاعات المسلحة واستمرارها.

وتتيح لنا جلسة اليوم أيضاً الفرصة لتسليط الضوء على تحدٍ رئيسي آخر يواجه قارتنا – وهو التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها. ولهذه التدفقات غير المشروعة، بسبب حجمها، أثر سلبي على التنمية المستمرة في القارة وبرامج الحوكمة فيها. ووفقاً لبعض التقديرات، فإن هذه التدفقات يمكن أن تبلغ ٥٠ بليون دولار في السنة، أي حوالي ضعف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا. وفي الواقع، لا يمكن لهذه التقديرات إلا أن تجسّد ظاهرة أكبر، بالنظر إلى الافتقار إلى البيانات الدقيقة عن المعاملات غير المشروعة في القارة الأفريقية. ولذلك، فمن الضروري كفالة الإدارة الفعالة والشفافة والتوزيع المنصف للموارد الطبيعية من أجل حماية مصالح البلد المعني ورفاه شعبه. وبالتالي، فإن الإنصاف والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية أمور لا بد منها لمنع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا.

ونحن نسلّم بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ونرحب بها وذلك من أجل تحسين الإطار القانوني الدولي لاستخدام الموارد

الطبيعية وتجارتها. وقد كانت نتيجة هذه الجهود وضع المعايير ذات الصلة من خلال صكوك من قبيل عملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. واعتمد الاتحاد الأفريقي، من جانبه، الرؤية الأفريقية للتعدين في شباط/فبراير ٢٠٠٩، والتي تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إدماج بُعد السلام والأمن للموارد الطبيعية في منع نشوب النزاعات وآليات الإنذار المبكر وإدارة النزاع وبرامج وسياسات بناء السلام. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على عمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يرأسه السيد ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، الذي تضمن تقريره توصيات مفيدة بشأن معالجة المسألة المعقدة المتمثلة في التدفقات الرأسمالية غير المشروعة من أفريقيا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن النتائج المتوقعة لن تكون فعالة إلا إذا كان هناك تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات الضالعة في استغلال الموارد الطبيعية. ونعتقد أن من الضروري أيضا كفالة المزيد من السيطرة على سلاسل الإمداد والتسويق ومحاسبة الضالعين في الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية سواء كانوا من الأفراد أو الجماعات أو الشركات المتعددة الجنسيات. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يدعم الشركاء الدوليون والشركات عبر الوطنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية تعزيز الشفافية والإنصاف وإدارة الموارد الطبيعية بصورة تحقق التنمية. وهذا أمر أساسي من أجل منع نشوب النزاعات وحل النزاعات في القارة.

ويستخدم المجلس العديد من الأدوات لمعالجة الصلات القائمة بين الموارد الطبيعية والنزاعات، بما في ذلك فرض جزاءات ذات صلة بالموارد الطبيعية، تتراوح بين الحظر على الماس والأخشاب إلى فرض حظر على صادرات الفحم واتخاذ تدابير بحرية لحظر صادرات النفط غير المشروعة.

إن التقرير الصادر عن هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس أداة بحث ممتازة تقدم تحليلا مفيدا لتصور نظم الجزاءات هذه وتنفيذها. ومن الملح أن نقوم بتقييم الدروس المستفادة من تنفيذ هذه التدابير من أجل تعزيز دور المجلس في منع نشوب النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية وحلها.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة وبمبادرة بوليفيا لإثارة المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالموارد الطبيعية وصلتها بالأسباب الجذرية للنزاعات، فضلا عن الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

بصفتها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، تقدر بيرو أن هذه الموارد تضطلع بدور حاسم في تحقيق النمو والتنمية. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا أن استغلال هذه الموارد والوصول إلى أسواقها كانا على مر التاريخ من العوامل الحاسمة لاندلاع النزاعات في مختلف أنحاء العالم. إن احتمال أن هذه الموارد تؤدي تحقيق الازدهار أو أن يكون لها أي أثر غير مرغوب فيه يدفعنا إلى التأكيد مجددا على أهمية التمكن من الاعتماد على مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، فضلا عن سيادة القانون، بغية منع نشوب النزاعات من خلال معالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز التنمية المستدامة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا يتطلب أيضا وجود نظام قائم على القواعد يكفل القدرة على التنبؤ في التجارة الدولية واستقرار الأسواق المالية من أجل تفادي دورات النمو والتراجع التي تتأثر بها البلدان المصدرة للمواد الأولية بوجه خاص، والتي كثيرا ما تتحول إلى حالات نزاع.

ومن الواضح أن تلك المسائل تتجاوز اختصاصات المجلس. ومع ذلك، نعتقد أنه من المهم أن يقر هذا الجهاز بأهميتها في صون السلم والأمن الدوليين، ويثبتها، بحيث يمكن معالجة هذه المسائل باتباع نهج وقائي متعدد الأبعاد يركز على الأسباب الجذرية، على أساس ما يرتكز عليه مفهوم السلام المستدام.

فعلى سبيل المثال، عند تقييم الآثار التي قد تنتج عن صناعات التعدين، من المهم الإبقاء على إجراء حوار شامل للجميع بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية التي يحتمل أن تتأثر بهذه المشاريع. كما نرى أنه من المهم أن تسهم صناعات التعدين في تحقيق التنمية المحلية من خلال إنشاء القدرات وتعزيزها، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل اللائق للسكان المقيمين في المناطق التي يعملون فيها، وزيادة المحتوى المحلي من السلع والخدمات المنتجة، وكفالة الإدماج الاقتصادي مع احترام الطرق التقليدية للحياة.

كل هذه الجوانب المرتبطة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية تكتسي أهمية بالغة من أجل مكافحة الفقر والضعف البشري بفعالية، ومنع الفساد والظلم اللذين تستغلهما بعد ذلك الجهات الفاعلة المهتمة لتغذية نزعة التطرف لدى قطاعات السكان الساخطين. فقد رأينا، في العديد من النزاعات المعاصرة، كيف أن هذه التصورات قد يسرت إنشاء ميليشيات تمارس السيطرة على الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى حالات من الفوضى عادة ما يلاحظ فيها وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتدهور كبير في البيئة.

ويجب أن نضع في اعتبارنا بوجه خاص أن هذه الديناميات تيسر وتشجع الصلات التي كثيرا ما ينشئها العاملون على استخراج الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة مع التنظيمات الإجرامية من أجل الوصول إلى الأسواق الدولية، وغسل الثروة المكتسبة بصورة غير مشروعة، والحصول على الأسلحة. وفي ضوء هذه الحلقات المفرغة، نعتقد أن لجان الجزاءات التابعة للمجلس ينبغي أن تولي اهتماما خاصا لشبكات الاتجار غير المشروع المتعلقة بالموارد الطبيعية المستخرجة من بلدان متضررة من النزاعات وما يقابلها من تدفقات غير مشروعة. ويتماشى هذا مع البيان الرئاسي S/PRST/2007/22 الصادر في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧.

كما نعتقد أن البعثات المنتشرة بموجب الولايات الصادرة عن مجلس الأمن في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يمكن أن تساعد السلطات الوطنية المختصة من أجل منع الاستغلال غير المشروع لمواردها ومكافحته. وعلى نفس المنوال، نعتقد أنه في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى حالات ما بعد انتهاء النزاع، ينبغي أن تكون لجنة بناء السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة قادرة على دعم السلطات الوطنية في تعزيز المؤسسات اللازمة لإدارة مواردها على نحو مستدام. وتكتسي هذه التدابير أهمية في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قام المجلس مؤخرا بزيارتها والغنية بشكل خاص بالموارد الطبيعية التي – بدلا من أن تحقق التنمية – أدت منذ الحقبة الاستعمارية إلى دورات من العنف والنزاع يجب أن تنتهي.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع اليوم الهام. كما نود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية ومشاركته في جلسة اليوم.

إن الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات صلة معقدة، وتتشاطر الولايات المتحدة القلق إزاء أنه في العديد من الحالات – على نحو ما أشار إليه الأمين العام – يمكن أن يسهم سوء إدارة الموارد الطبيعية من جانب الحكومات في الفساد والنزاع والعنف. ومن المؤسف أن الإحاطة الإعلامية للمجلس اليوم قد صيغت عمدا لتجاهل سوء إدارة الدولة الداخلي للموارد الطبيعية. فعلى الرغم من الإمكانات التي تحملها الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء والتنمية الاجتماعية عند إدارتها بصورة صحيحة، يؤسفنا أن نرى الكثير من الأمثلة على بلدان لا تترجم فيها ثروة الموارد الطبيعية إلى تحسين سبل عيش المواطنين.

وما من مكان تتضح فيه الأخطار – بل والتهديدات التي يواجهها السلام والأمن – الناجمة عن سوء إدارة الموارد الطبيعية أكثر من فنزويلا، حيث أجبر ملايين المواطنين في بلد غني مرة

أخرى على السقوط في براثن الفقر جراء الفساد الجشع لنظام قائم على النهب. فبدلا من أن تعمل شركة البترول الفنزويلية المملوكة للدولة كمصدر للثروة من أجل تحسين سبل عيش المواطنين في فنزويلا، فإنها موجودة حاليا في المقام الأول كأداة للاختلاس والنهب من جانب مادورو وحاشية المقربين منه. وأدى هذا إلى قد خلق حالة ندرة وعدم استقرار اقتصادي تسببت في تدفقات هائلة من هجرة اللاجئين. ومع تراجع قطاع النفط لديه، تحول نظام مادورو إلى مورد قيم آخر للنهب، وهو ودائع الذهب في فنزويلا.

وفي مناطق التعدين في فنزويلا، يسفر التعدين غير المشروع وغير المنظم الآن عن إزالة الغابات والتلوث بشكل سريع، دون اعتبار للبيئة أو السكان الأصليين. ولا يساورنا أدنى شك في أن العائدات المتأتية من التعدين غير المشروع تبطن جيوب مادورو والمقربين إليه في المقام الأول. وتجاوزت الآثار المترتبة عن الأزمة في فنزويلا حدودها الوطنية وألقت الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك بالعبء على المنطقة بأسرها.

وبالمثل، نرى في إيران أن ثروات البلد الغني بالموارد الطبيعية تستنزف بعيدا عن الأنشطة التي يمكن أن تعود بالفائدة على الشعب الإيراني وتستخدم لإثراء النخبة في إيران وتمويل الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها إيران في الخارج. لقد استخدمت إيران عائداتها المتأتية من تجارة النفط والغاز لتطوير قذائف قادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، وزيادة القمع الداخلي، وتمويل الإرهاب، وتمويل الأنشطة المزعزعة للاستقرار في لبنان وسورية واليمن والعراق. ولهذه الأسباب، نعمل مع البلدان التي تستورد النفط الخام الإيراني لخفض مشترياتهم بصورة كبيرة، ويسرنا أن العديد من البلدان والشركات تتحرك لوقف هذه الواردات.

وفي جنوب السودان، رهنت الحكومة مستقبل مبيعات النفط لتأمين الحصول على قروض أجنبية في انتهاك للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع عام ٢٠١٥، واتفاق تنشيط السلام الموقع في الشهر الماضي. وقد استخدمت الأموال لا لإطعام الشعب بل أيضا لإثراء النخب وتوسيع نطاق النزاع، بما في ذلك الهجمات على المدنيين الأبرياء.

وفي حالات فنزويلا وإيران وجنوب السودان، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار المتعلقة بالموارد الطبيعية ليست نتيجة لنشاط الجماعات المسلحة الخارجية ولا للشركات المتعددة الجنسيات ولا للمصالح الأجنبية؛ بل هي نتيجة مباشرة للقرارات التي اتخذها قادة تلك البلدان للمشاركة في الفساد أو استخدام العائدات المتأتية من ثروة الموارد الطبيعية لتمويل الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وثمة خطوات يمكن أن نتخذها في المجلس من أجل تحسين فرصنا لضمان أن تترجم ثروة الموارد الطبيعية إلى مزيد من الرخاء. فعلى سبيل المثال، تدعم الولايات المتحدة عملية كيمبرلي باعتبارها مبادرة دولية بناءة تعزز الشفافية في تجارة الماس، كما ساهمت في انخفاض ملحوظ في تجارة الماس الممولة للنزاعات منذ إنشائها، بل والقضاء الكامل عليها تقريبا في الواقع. ونؤيد الإصلاح الحقيقي لعملية كيمبرلي لضمان صحتها وأهميتها على المدى الطويل. وسنسعى، في الجلسة العامة لهذا العام على وجه التحديد، إلى توسيع نطاق تعريف الماس الممول للنزاعات ليشمل الماس المرتبط بالنزاع أو العنف، بغض النظر عن الجناة.

ختاما، إن نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة تظل أداة هامة لمعالجة الأثر المزعزع للاستقرار للاتجار بالموارد غير المشروعة. ويجب على الدول بوصفها أعضاء المجتمع الدولي أن تفعل المزيد لتعزيز تنفيذ نظم جزاءات الأمم المتحدة التي تسعى إلى القضاء على الاتجار بالموارد الطبيعية الذي يسهم في نشوب النزاعات. وإذا عملنا معا لوقف تلك التدفقات ودعم الجهود التعاونية الرامية إلى تحسين الرقابة على الموارد الطبيعية، يمكننا معا أن نساعد على منع أن تسهم المسائل المتصلة بالموارد الطبيعية في نشوب النزاعات.

**السيدة غريغوار فان هارن** (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مملكة هولندا أن تعرب عن خالص الشكر إلى الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. ونشكر الرئاسة البوليفية على عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن موضوع هام ناقشه أعضاء مجلس الأمن مرة واحدة فقط منذ عام ٢٠١٣ (انظر S/PV.6982).

لقد شهدنا على مر العقود كيف أسهمت السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها وإمكانية الوصول إليها في تأجيج النزاعات المسلحة. وهناك العديد من الخطوات التي يمكن للمجلس وللأمم المتحدة اتخاذها لمعالجة هذه المسألة ولتشجيع استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق السلام الدائم. وأود أن أركز على دور الموارد الطبيعية في ثلاث مراحل من دورة النزاع: في منع نشوب النزاعات من خلال إجراء تقييم ملائم للمخاطر؛ وأثناء النزاع من خلال الشفافية والمساءلة؛ وفي بناء السلام المستدام.

وتدعو مملكة هولندا باستمرار إلى إجراء تقييمات وتحليلات للمخاطر على نحو كاف لجميع الأسباب الجذرية والعوامل المضاعفة للخطر. ويتعلق ذلك بالموارد الطبيعية كما يتعلق بتغير المناخ والإجهاد المائي. ووجه الناشطون والمجتمعات المحلية المتضررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتباه إلى الروابط القائمة بين ثروة البلد المعدنية والنزاعات المسلحة التي استمرت فيه طويلا. ومن الأهمية بمكان أن تجد تلك الدعوات طريقها إلى مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وأن نستند في إجراءاتنا مستقبلا إلى تقييمات وتحليلات كافية للمخاطر. ونشيد بالأمين العام لما يبذله من جهود في ذلك المجال، ونتطلع إلى الاستماع إلى المزيد من الأمانة العامة خلال الاجتماع صيغة آريا بشأن المياه والسلام والأمن الذي سيُعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. ويجب أن نكفل أن تأخذ الولايات المراعية للنزاعات والمسائل الجنسانية ولآثار المناخ في الاعتبار مدى توفر الموارد الطبيعية واستخراجها وإدارتها.

وبخصوص النقطة الثانية المتعلقة بالمساءلة والشفافية، فإن الموارد الطبيعية مفهوم واسع النطاق وسيكون من الخطأ التركيز على الصناعات الاستخراجية فحسب. وهناك العديد من الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية. وكما فعل الأمين العام، أود أن أشير إلى عملية كيمبرلي. فقد حقق النهج المتعدد أصحاب المصلحة لعملية كيمبرلي نجاحا في الحد من التجارة في الماس الملطخ بالدماء. وهو ييسر التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومنتجي الماس الخام والتجار والسلطات الرقابية والمنظمات غير الحكومية.

وتوفر توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أساسا للتعاون مع القطاع الخاص لضمان التصدي على نحو كاف لانتهاكات حقوق الإنسان والرشوة، على سبيل المثال، في مناطق النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة. ونتوقع من جميع الشركات بذل العناية الواجبة للإسهام في التوريد والإنتاج المتصفين بالمسؤولية. ولا يزال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها من الأسباب الجذرية لاندلاع العنف في النزاعات الجارية، مثل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال وليبيا. ووفقا لذلك، هناك أيضا دور ضروري يجب أن تضطلع به الحكومات في ذلك الصدد. ويجب على الحكومات أن تقرر تفكيك اقتصادات الحرب واقتصادات النهب التي تُستغل فيها تجارة الموارد الطبيعية لتمويل مصالح قلة بدلا من مصالح الكثيرين. إن المكاسب المتأتية من إنهاء الصراع وتفكيك الشبكات يجب أن تعتبر أكثر أهمية من استخدام شبكات تجار العاج ومهربي الذهب والماس وتجار المعادن لكسب الربح. ويجب علينا أن نغير معادلة التكاليف والفوائد. وفي ذلك السياق، ماذا يمكن للمجلس أن يفعل؟ يمكنهأن يتصرف فيما يتعلق بتفكيك تلك الشبكات. ويجب استخدام أدوات مثل ممارسة الضغوط السياسية وعمليات الإبلاغ الكافية.

ويجب أن يمثل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية سببا لفرض الجزاءات إذ تُستخدم الإيرادات المتأتية من عمليات الاستغلال والتجارة غير المشروعة لزعزعة استقرار البلدان. بيد أن الإرادة السياسية ضرورية تماما للقيام بذلك. كما يجب على المجلس أن يواصل تقييم الخبرة المكتسبة من عمليات حفظ السلام والبناء عليها، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقوم كلتاهما بأدوار في مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد.

إن الموارد الطبيعية أساسية لبناء السلام المستدام. وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام على أهمية اعتماد نهج متكامل وتهيئة مجتمعات أكثر شمولا. ويتعين على الحكومات أن تتحمل المسؤولية وأن تكون مجهزة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والاتجار بها وأن تتمكن من إدارة الصناعات ذات الصلة. وإن لم تتحمل الحكومات مسؤوليتها، يتعين على المجلس اتخاذ إجراءات. ونحن نعلم أن وضع نظم مسؤولة لإنتاج الموارد الطبيعية وتجارتها يسهم في توفير وظائف لائقة، وهو ما يحقق في نهاية المطاف النمو الاجتماعي والاقتصادي.

في الختام، عند النظر في دور الموارد الطبيعية في النزاعات، لا بد من القيام بذلك في جميع مراحل دورة النزاع. وندعو المجلس إلى الدعوة إلى إجراء تقييمات وتحليلات مناسبة للمخاطر؛ وإلى حث الدول الأعضاء على العمل مع كافة الأطراف الفاعلة ذات الصلة لمعالجة هذه المسألة؛ وإلى الاضطلاع بمسؤولية اتخاذ إجراء عند الاقتضاء لمكافحة هذا التهديد؛ وإلى الاستفادة من الأدوات المتاحة له لمواصلة بناء السلام المستدام.

**السيد العتيبي** (الكويت): سيدي الرئيس، بداية أتقدم لكم بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة. كما أتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على مشاركته وإحاطته القيمة. ويحدونا أمل كبير في أن تؤدي مناقشة اليوم إلى تعزيز فهم الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات. وقد سلطت الورقة المفاهيمية (S/2018/901، المرفق) الضوء على العلاقة الوثيقة بينهما. فهذه هي المرة الثالثة التي يتناول فيها مجلس الأمن هذه المسألة (انظر S/PV.5705 و S/PV.6982). إلا أن التباعد الزمني في مناقشتها ومعالجتها ووضع التصورات والحلول اللازمة لا يدل على استشعار مجلس الأمن لمدى خطورتها وتداعياتها على شعوب الدول المتضررة والمتأثرة منها.

لم تعد النزاعات حول الموارد الطبيعية بين دول ذات سيادة كما كان سائدا قبل وأثناء الحرب الباردة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، اندلعت الكثير من الحروب والنزاعات الأهلية، أغلبها في الدول النامية، وأسبابها مختلفة ظاهرها سياسي ولكن جذورها اقتصادية واجتماعية. ونجم عنها الكثير من المآسي والمعاناة وانشغل مجلس الأمن في معالجة هذه النزاعات لسنوات طويلة. ولا يزال بعضها مستمرا.

استطاع مجلس الأمن في قراره ١٢٦٥ (١٩٩٩) وبيانه الرئاسي S/PRST/2007/22 تسليط الضوء على عدة عوامل أساسية التي من المفترض أن تسهم في الحد والتصدي لهذه الظاهرة وأبرزها: أولا، تعزيز دور قوات حفظ السلام عن طريق منح هذه العمليات ولاية مناسبة لمساعدة الحكومات المعنية على منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ وثانيا، دعم المبادرات الإقليمية التي تسهم في الحد من مخاطر استغلال الموارد الطبيعية على غرار بروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية المعني بمنطقة البحيرات ولمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى الالتزام بعملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٠ فيما يسمى بالماس الملطخ بالدماء، باعتبارها مثالا حتى الآن على التعاون الدولي في هذا المجا؛ وثالثا، تعزيز نظم الجزاءات والعقوبات التي يقررها المجلس وذلك باعتماد ولاية

واضحة واختصاصات محددة لخبرائه ولأفرقة الرصد التابعة له لمنع الاتجار والاستغلال غير القانوني وغير المشروع للموارد الطبيعية. ومع ذلك تبقى الدبلوماسية الوقائية وأساسها الحوار والوساطة واللجوء إلى التحكيم أفضل السبل لمنع النزاعات، بما فيها تلك التي يكون سببها الخلاف حول الحقوق في الموارد الطبيعية.

وكدولة حباها الله بالموارد الطبيعية، ندرك جيدا مدى ارتباط ذلك بالنزاعات.

انطلاقا من كارثة الاحتلال عام ١٩٩٠ والكارثة المأساوية التي نجمت عنه على الكويت ودول المنطقة والعالم. ومع ذلك فإن نعمة الموارد الطبيعية بحد ذاتها لم تكن يوما السبب الوحيد في نشوب النزاعات والحروب الأهلية. ولكن حسن استغلالها قد يكون أهم وسائل تعافي المجتمعات والدول من بعد النزاعات؛ التي تمهد الطريق إلى إعادة الإعمار والتنمية. إن التاريخ يزخر بأمثلة لنزاعات مسلحة وحروب أهلية نتجت عن الاستغلال القانوني وغير القانوني للموارد الطبيعية، الذي أسهم في تأجيجها وإطالة أمدها، وفي غالب الأحيان، كان السبب الرئيسي في إعادة نشوبها. وفيما تعد الموارد الطبيعية نعمة إلهية تجب المحافظة عليها، إلا أنها قد تستخدم كسلاح في وقت النزاعات المسلحة، له آثار وتداعيات ونتائج وخيمة وجسيمة على البيئة والاقتصاد والصحة العامة محليا وإقليميا.

ولنا في الكارثة البيئية الناجمة عن حرق قوات الاحتلال العراقية لأكثر من ١٠٠٠ بئر نفط كويتي خير عبرة ودرس. على سوء استخدام الثروات الطبيعية والبيئة أثناء النزاعات المسلحة. وإيمانا من دولة الكويت بضرورة عدم استخدام الثروات الطبيعية والبيئة في النزاع المسلح، بادرت بطرح مشروع قرار على الجمعية العامة واعتمد وتم الإعلان فيه عن يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة (القرار ٥٦/٤). وستدعو الكويت إلى جلسة بصيغة آريا في يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لتناول منع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة، وسبل تعزيز الإطار القانوني الدولي في هذا الشأن.

إن الفقر والجوع وعدم المساواة وغياب الحكم الرشيد من أهم أسباب نشوب النزاعات كما أشارت إليها تقارير الأمم المتحدة، لذا من الواجب علينا أن ننظر إلى العوامل المشتركة التي قد تؤدي إلى التوترات وتتسبب في نشوب النزاعات. وسنجد أن معظمها يمكن التنبؤ به إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ٣ مؤشرات اقتصادية وهي نصيب الفرد من الدخل Level of income per capita ونسبة النمو الاقتصادي Rate of economic growth، وهيكل الاقتصاد Structure of the economy. وهذا يعود بنا إلى المسلمات والمقومات الأساسية لبناء دولة مستقرة، وأهمية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبناء القدرات الوطنية وإرساء إدارة اقتصادية فعالة، عبر وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، وبناء المؤسسات، وترسيخ حكم القانون، وتنويع الاقتصاد. ويمكن للأمم المتحدة بكافة أجهزتها أن تكون خير عون وشريك للدول في هذه المجالات.

في الختام، نؤكد أن لكل دولة حقا سياديا كاملا وأصيلا في السيطرة على مواردها الطبيعية واستغلالها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي لا شك تعتبر عامل أساسي إذا أحسن استخدامها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل. وتؤمن دولة الكويت بأن الموارد الطبيعية نعمة حباها الله للعديد من الدول، فلا بد لها أن تكون مصدرا ومحركا للتنمية المستدامة، وهي لا شك تعتبر عامل أساسي إذا أحسن استخدامها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل، وازدهار الدول ورفاه شعوبها. إن إدارة الموارد الطبيعية بصورة قانونية وشفافة ومستدامة على الصعيد الوطني وضعتها الكويت على سلم أولوياتها وتقوم على حفظها وحسن استغلالها مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني بموجب الدستور.

**السيد سكوغ** (السويد): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة، وتحليله الجيد، وكما هو دأبه دائما، على نهجه العملي المنحى. ونشكر الرئاسة البوليفية على توفير فرصة هامة أخرى لنا لمناقشة الأسباب الجذرية التي تؤدي أو قد تؤدي إلى الصراع. ولكي يكون المجلس فعالا في اضطلاعه بدوره الوقائي في الحفاظ على السلام، من الأهمية بمكان تحسين فهمنا ومعالجتنا للدوافع الكامنة وراء النزاعات. وتتفاوت الأسباب الجذرية رهنا بالسياق. وهي يمكن أن تشمل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعدم المساواة بين الجنسين والفقر والحوكمة الضعيفة، وغالبا ما تكون خليطا من عدة عوامل أو من كل تلك العوامل. وفي تموز/يوليه، استضافت السويد مناقشة في المجلس بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، مع التركيز على المناخ بوصفه سببا من أسباب النزاع (انظر S/PV.8307). وهذا أمر وثيق الصلة بالمسألة التي نناقشها اليوم، وكان أحد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في تلك المناقشة الحاجة إلى أن تفهم الأمم المتحدة تلك المخاطر وتحللها بصورة أفضل. وينطبق نفس الشيء على موضوع اليوم. ونرحب أيضا بالاجتماع المقبل بصيغة آريا، بشأن المياه والأمن، وهناك ١١ خطوة من هذا القبيل تهدف إلى تحسين سجل مسارنا في منع نشوب النزاعات.

ومن الواضح أن الموارد الطبيعية باعثة على الصراع في العديد من السياقات. ورغم أن الموارد مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن يمكنها أن توفر فوائد كبيرة للسكان وتحسن النتائج الإنمائية، فأنها أيضا يمكن أن تؤجج زعزعة الاستقرار والعنف. وتشير البحوث الواردة في التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي سبل تحقيق السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة، إلى أن ٤٠ إلى ٦٠ في المائة من النزاعات المسلحة داخل الدول على مدى الـ ٦٠ سنة الماضية، قد سببتها، أو مولتها، أو غذتها الموارد الطبيعية. وخلال زيارة المجلس الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما أشار إليه زميلي ممثل بيرو، شهدنا مباشرة كيف لم تترجم بعد إلى حد كبير، الموارد الطبيعية الغنية هناك إلى المزيد من الازدهار والاستقرار لأكبر عدد من السكان في المناطق التي توجد فيها معظم تلك الثروات. وفي ليبريا، ما برحت المنازعات المتعلقة بحيازة الأراضي من الأسباب الرئيسية للصراع منذ وقت طويل. ولذا فإن تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، التي أترأسها، بدأت تركز عملها على إدارة الموارد الطبيعية.

ولمنظومة الأمم المتحدة دور بالغ الأهمية في كفالة تحويل الموارد الطبيعية من آفة للصراعات المحتملة إلى خير مشترك للتنمية والاستقرار والازدهار. ونحن نقدر حقا الإجراءات المختلفة التي بدأها الأمين العام، على النحو ا لمبين في هذا الصباح، بما في ذلك تحسين التحليل والتعاون في المنظومة، ودعم التعاون والمبادرات على الصعيد الإقليمي، وتعزيز الوساطة – بما في ذلك الدبلوماسية المائية – توفير بناء القدرات للبلدان، والنظر في الصلة بين الحقوق في الأراضي والنزاعات، وبطبيعة الحال، تمكين المرأة عموما، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

واليوم، أود أن أشير إلى ثلاثة مجالات يمكن أن تساعد على الاستفادة من الفرص والفوائد الإيجابية للموارد الطبيعية، مع التخفيف من مخاطر تسببها في حدوث نزاع. المجال الأول هو تعزيز الحوكمة والمؤسسات الوطنية. فمن الأرجح أن تغدو الموارد الطبيعية سببا للنزاع عندما يكون هناك فراغ في الحوكمة والأمن العام. ولذا تعد المؤسسات العاملة لحماية المصالح الوطنية، ودعم الأطر القانونية، ومحاسبة من يعملون خارج نطاق القانون بالغة الأهمية. وتعد الاستراتيجيات الوطنية الشفافة والديمقراطية، بشأن كيفية استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها جزءا مهما بنفس القدر، من المعادلة. وينبغي أن يكون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما ذكر سفير الكويت، للتو، نقطة البداية المنطقية في هذا الصدد. وبما يتفق مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي بناء مؤسسات خاضعة

للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ويشمل ذلك سلطات الضرائب ومراجعة الحسابات التي يمكنها أن تضع سياسات مالية ونظم قوية وموثوق بها لإدارة المالية العامة.

والمجال الثاني هو مكافحة الجريمة المنظمة. وتشمل الجريمة المنظمة الموارد الطبيعية، ومن ذلك مثلا، أن تهريب الوقود والتعدين غير المشروع، أصبحا أكبر مصدر للدخل للجماعات المسلحة من غير الدول والتنظيمات الإرهابية الدولية. وكثيرا ما تسهم هذه الأنشطة أيضا في الفساد وتضعف المؤسسات وتبدد الثقة في السلطات، الأمر الذي يزيد بدوره من تأجيج العنف والتطرف العنيف. ولذا يجب التصدي لشبكات الجريمة المنظمة بقوة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التحقيق والتحليل فيما يتعلق بصلاتها بالصناعات الاستخراجية. ويوصى بالتعاون الدولي والاستفادة الكاملة من أدوات الأمم المتحدة بشأن ذلك العرض.

والمجال الثالث هو الدور المهم للأعمال التجارية المسؤولة. وعلى القطاع الخاص مسؤولية هامة للتأكد من أن الأنشطة التجارية مستدامة ولا تؤثر سلبا على ديناميات النزاع وحقوق الإنسان الأساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم أن تُدرج الأعمال التجارية نماذج المسؤولية الاجتماعية للشركات في العمليات الأساسية. ويتطلب هذا إجراء حوار مع الحكومات المضيفة، ومع المجتمع المدني بالطبع، بما في ذلك المجتمعات المحلية.

وتقوم البلدان الأفريقية الآن بدور رائد في تحسين نماذج الملكية في مجال الصناعات الاستخراجية بغية إفادة المجتمعات المحلية والمواطنين بشكل أفضل، وقد استمعنا توا إلى زميلنا ممثل كوت ديفوار وهو يتكلم عن بعض مبادرات الاتحاد الأفريقي. والشفافية عنصر رئيسي في تلك الجهود. وهناك حاجة إلى تحسين فهم التدفقات المالية، وتقع على المصارف مسؤولية خاصة، بما في ذلك على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، ينبغي دعم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد. كما ينبغي تشجيع الحكومات على إعداد خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والاتفاق العالمي، بمثابة أساس لتلك الجهود.

وكما هو الحال مع العديد من الأسباب الجذرية للنزاعات، فإن التحديات المرتبطة بالموارد الطبيعية لا تعترف بالحدود. ولذلك، فهي تتطلب استجابة وطنية وإقليمية ودولية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية الأخرى والشركاء الثنائيين مساعدة البلدان على جني الفوائد الإيجابية للموارد الطبيعية والابتعاد عن الاقتصاد غير الرسمي وغير المحمي الناشئ عن النزاعات نحو اقتصاد رسمي شفاف، يمكن أن يولد فرص عمل لائق وأن يوفر الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

ويتعين على مجلس الأمن، من جانبه، القيام بعمل أفضل لتقييم الأسباب الجذرية واتباع نهج أكثر شمولا من أجل التصدي للنزاعات المدرجة على جدول أعماله. ويشمل ذلك تقييم ومعالجة مسألة الموارد الطبيعية، فضلا عن الأسباب الجذرية الأخرى، بطريقة أكثر تنظيما واستباقا. ولتحقيق ذلك، فإن ما يحتاجه المجلس أولا وقبل كل شيء هو أن تشمل التقارير الدورية المقدمة من الأمانة العامة تحليلاً أكثر تكاملاً للعوامل المسببة للنزاعات. والتحليل الجنساني جانب أساسي، إذ إن المرأة طرف فاعل مهم في معالجة العوامل المحرّكة للنزاعات وأسبابها الجذرية. ولكن يجب على المجلس أيضا متابعة هذه المعلومات باتخاذ إجراءات. وعند الاقتضاء، ينبغي تكليف بعثات حفظ السلام وتزويدها بالموارد المناسبة لهذا الغرض حتى تتمكن من إدارة هذه العوامل المحركة للنزاع على نحو أفضل، بالتعاون الوثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المعنية بوجه عام. كما ينبغي النظر في اتخاذ تدابير محددة الأهداف، بما في ذلك فرض جزاءات على الأفراد والكيانات –

أو في الواقع على بعض السلع – الضالعين في تأجيج النزاعات عن طريق التجارة غير المشروعة.

إن لجنه بناء السلام، بما لديها من جدول أعمال واسع النطاق وطائفة أوسع من أصحاب المصلحة، مؤهلة لتكملة جهود المجلس الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، بما في ذلك مسألة الموارد الطبيعية، وللإسهام في هذه الجهود. ويمكن للجنة أيضا أن تتبع نهجاً إقليمياً، والذي غالباً ما يكون ضروريا عندما يتعلق الأمر بهذه التحديات التي لا تعترف بالحدود. ويمكن، بل يتعين، دعوة جهات فاعلة مثل البنك الدولي والمجتمع المدني وبالطبع القطاع الخاص، إلى المشاركة في المناقشات التي تقدم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن الإجراءات.

في الختام، فإننا نؤيد تماما رؤية الأمين العام المتعلقة بوضع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صلب أعمالنا. ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بفعالية، بما في ذلك عن طريق تحسين الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية من أجل منفعة الناس، تشكل جزءا بالغ الأهمية من تلك الرؤية.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام على مشاركته الشخصية في جلستنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن هذا الموضوع.

إن الجوانب التي تطرقت إليها الرئاسة البوليفية اليوم فيما يتعلق بمسألة سيادة الدول على مواردها الطبيعية بالغة الأهمية وواضحة في العديد من النزاعات الإقليمية اليوم، كما لوحظ عن حق. غير أنه بالمعنى الدقيق، تندرج هذه المسائل خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن، إذ أنها تأتي في إطار ولايات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة واللجنة الثانية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكدت من جديد، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على أن لكل منها

”سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية“.

واستنادا إلى هذا المبدأ، فإن مكافحة الأنشطة غير المشروعة في الصناعات الاستخراجية هي أيضا أولا وقبل كل شيء من حق ومسؤولية حكومات البلدان التي تملك الموارد. وفي هذا الصدد، تتمثل الأولوية في مساعدة الدول الضعيفة في توطيد مؤسسات الدولة لديها وتطبيق نماذج الإدارة البيئية المستدامة لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة.

ويحدد البيان الرئاسي S/PRST/2007/22 والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المعايير لاتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى الحيلولة دون تأجيج الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للنزاعات المسلحة. ومع ذلك، نرى أن مهمة المجلس في هذا الصدد لا تكمن في إجراء مناقشات عامة وإنما في ضمان الامتثال الصارم لمبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان ومناطق معينة. ونرى أنه من غير المقبول تسييس هذه المسائل بإعطائها بصورة مصطنعة بوصفها من الأسباب المولدة للنزاعات وبالتالي تهيئة الأرضية لاندلاع أزمات محتملة أو تفاقم أزمات قائمة. ونحن نرى العديد من الأمثلة على الكيفية التي يمكن أن تصبح بها الموارد الطبيعية موضوع منافسة، بما في ذلك في شكل مواجهات مسلحة داخل الدول وفيما بينها. ومن حيث المبدأ، نرى أن هذه المسألة تحدث في البلدان التي تعاني من ضعف السيطرة الحكومة على الموارد المعدنية الوطنية. بيد أن النزاعات المسلحة، سواء كانت محلية أو دولية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل المرتبطة باستغلالها غير القانوني، ولكننا نود أن نؤكد أن هذه الاشتباكات لم تنجم عن الموارد الطبيعية في حد ذاتها، بل هي نتيجة الأعمال العدوانية من جانب قوى عديدة، وغالباً ما تكون جهات خارجية.

وفي هذه الحالات، فإن ما يمكن أن نسميه ”الألغام التي تنفجر في وقت لاحق“ وكانت قد زُرعت إبان الحقبة

الاستعمارية تؤدي دورا سلبيا كبيرا. كما أن القوى الاستعمارية السابقة استغلت أثناء الحرب الباردة مخططات كانت قد وضعت في تلك الأزمنة السحيقة لنهب الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وفي عصرنا الحالي، نجد أن هناك جهات فاعلة من خارج المنطقة أو شركات عالمية تدعم الأطراف المتنازعة في النزاعات، في حين أن الشعارات الصاخبة حول النضال من أجل القيم الديمقراطية هي مجرد ورقة توت للتغطية على الجهود التي تحركها دوافع تجارية للسيطرة على الثروات الطبيعية لبلد أو آخر.

ونعتقد أن السبيل الصحيح لمناقشة هذا الموضوع يتمثل في مناقشته من حيث علاقته بالحالة في بلدان ومناطق معينة. فعلى سبيل المثال، كانت دائما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الغنية باحتياطيات النفط والغاز، إحدى المناطق التي تتنافس عليها الدول الكبرى. وكانت مسألة الطاقة عاملاً مساهماً كبيرا في بداية فترة الصدمات التي أُطلق عليها بلا ترو مُسمى الربيع العربي. والأزمتان الحاليتان في سورية وليبيا هما بمثابة مثال واضح على تزايد الصلة بين الأمن والتنافس على الموارد. فقد احتل ما يسمى بالتحالف الدولي، الذي ينشط على الأرض السورية دون دعوة من الحكومة الوطنية أو إذن من مجلس الأمن، الأراضي الواقعة شرق نهر الفرات حيث توجد حقول النفط والغاز وأنشأ بالتعاون مع تشكيلاته العميلة ما تشكل في الأساس هياكل موازية لاستخراج المواد الهيدروكربونية. ويجري أمام أعيننا تنفيذ سياسة لتعزيز الحالة الراهنة، في انتهاك لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

وبعد الأعمال العدوانية ضد ليبيا في عام ٢٠١١، أصبح البلد نقطة انطلاق لتصارع الأطراف الفاعلة الخارجية على موارده الطبيعية الغنية، ولا يزال دولة مجزأة حتى اليوم، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ نموذج تسوية سياسية يقوم على أساس توحيد البلد ومؤسسات الدولة. ونود أن نرى حقا الثروة الوطنية في ليبيا تخدم مصالح المواطنين الليبيين العاديين، لا الشركات الأجنبية. وليس علينا أن ننظر بعيدا للعثور على أمثلة أخرى في الشرق الأوسط، حيث شهدنا زعزعة استقرار العراق بسبب الغزو الأجنبي في عام ٢٠٠٣، فضلا عن حرب اليمن. غير أنه في كلتا الحالتين كانت القوى الإرهابية هي التي تمكنت في مراحل مختلفة من الوصول إلى الموارد الطبيعية للبلدين واستخدام الهيدروكربونات من أجل أنشطتها المدمرة في المقام الأول.

ويتمثل أحد أسباب استمرار الاضطراب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاستغلال والتصدير غير المشروعين للموارد الطبيعية لصالح شركات كبيرة عبر وطنية، وهو ما تقوم به جماعات مسلحة غير مشروعة لتمويل أنشطتها. ومن شأن قمع هذا النوع من النشاط المساعدة على تهيئة الظروف من أجل تحقيق استقرار الحالة في البلد ومساعدته على التنمية.

إن مسألة تقاسم الإيرادات من النفط والموارد المعدنية الأخرى عامل خطير في الاتجاهات المعادية للمركزية في الصومال، والتي تشكل عائقا أمام إقامة نظام اتحادي في الصومال. وقد كان الاتفاق الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بين مقديشو والولايات الاتحادية بشأن الحق في ملكية وإدارة وتقاسم الإيرادات المتأتية من استخراج الموارد المعدنية إنجازا هاما.

بيد أن هناك شكوكا حيال استعداد الأطراف للامتثال لتلك الاتفاقات.

إن للمشاكل التي تنطوي عليها السيطرة على الموارد الطبيعية بالنسبة لتعليم الحدود البحرية والبرية إمكانية أن تصبح مصدرا للنزاعات بين الدول، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك في أفريقيا. فلنأخذ، على سبيل المثال، الحالة المتعلقة بملكية حقول النفط والغاز الرئيسية في المناطق الساحلية لخليج غينيا، أو عدم الاعتراف بالحدود القائمة في منطقة الساحل والصحراء من جانب العديد من القبائل، التي حملت السلاح للدفاع عن حقوقها في الموارد الطبيعية. إن الحالة في جنوب

السودان مثال واضح آخر تحاول فيه بلا حياء الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على السواء استخدام موارد البلد الطبيعية لإثراء أنفسها.

وتشكل الأنشطة التي تضطلع بها الدول المختلفة والشركات عبر الوطنية المهتمة بالحصول على قاعدة موارد بلدان المنطقة عاملا كبيرا من عوامل زعزعة الاستقرار في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وللأسف، لم يتغير شيء يذكر في القرن الحادي والعشرين، وتشكل الحالة في فنزويلا ونيكاراغوا دليلا واضحا على ذلك.

ونعتقد أن من الأمور الخطيرة والقصيرة النظر على السواء إلقاء اللوم في جميع المشاكل في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتعرض علنا للتدخل الخارجي والضغوط، بما في ذلك بفرض جزاءات، على سوء إدارة تلك الموارد. فوضع إطار المسألة على ذلك النحو لا يبعد سوى خطوة قصيرة واحدة عن التدخل العسكري المباشر. ويمكن للتاريخ أن يعلمنا دروسا قاسية عن ذلك، ولكن هناك العديد ممن لا يريدون استيعاب تلك الدروس.

لقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى أهمية الاحترام الصارم لحق الدول السيادي في إدارة مواردها الطبيعية. وينبغي أن تكون الشراكات من أجل التنمية في هذه الدول مفيدة بشكل متبادل ومستندة إلى المراعاة الصارمة لسيادة الدولة المضيفة. وينبغي ألا تكون هناك خطط خفية لمن يدعون الاضطلاع بدور صانع السلام والصديق أو رغبة في الاستفادة من مشاكل الآخرين لخدمة مصالحهم الارتزاقية والأنانية.

**السيد ما جاوشو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر الرئاسة البوليفية للمجلس على تولي رئاسة جلسة اليوم الهامة وعقدها.

إن الموارد الطبيعية هي الأساس المادي لبقاء البشرية وللتنمية وعامل هام لتحقيق السلام والتنمية في جميع البلدان. ويمكن أن يضطلع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، فضلا عن سوء استخدامها وتوزيعها غير المنصف، بدور رئيسي في نشوب النزاعات وتأجيجها وتقويض السلام. إن لجميع التهديدات الأمنية مثل الحروب والنزاعات والإرهاب جذورا في الفقر والتخلف، ويجب إيجاد حلول لها بتحقيق التنمية.

ومن أجل معالجة مسألة النزاعات الناجمة عن إساءة استخدام الموارد، يجب أن نساعد البلدان المعنية على الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية وتيسير جهودها لتصنيع اقتصاداتها وتنويعها، مما يمكنها من السير على طريقها الخاص نحو تحقيق التنمية المستدامة تمشيا مع ظروفها الخاصة. وأود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة الدول التي رجعة فيها على مواردها الطبيعية في أراضيها، وهو أمر لا يمكن المنازعة فيه. وتشكل الحماية السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها وإدارتها حقا سياديا والتزاما. إن استكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها واستخدامها ينبغي أن تقرره بصورة مستقلة حكومات فرادى الدول وشعوبها. وعلى البلدان التي تمر بنزاعات أن تولي اهتماما أكبر لاستخدام الموارد وإدارتها بشكل سليم، وأن تمنع استغلالها غير المشروع وسوء استخدامها في التسبب في نشوب النزاعات المسلحة وتأجيجها، وأن تترجم مواردها الغنية إلى مزايا إنمائية وتمكن جميع المواطنين من الانتفاع بفوائدها. وفي استغلال الموارد الطبيعية، ينبغي للشركات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص أن تحترم ملكية البلدان المضيفة وأن تعمل بإخلاص للوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات وترد العطاء إلى المجتمعات المحلية.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد، وفقا لمسؤولياته الخاصة ومكامن قوته.

وعلى مجلس الأمن، بالنظر لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، زيادة التركيز على وسائل مثل المساعي الحميدة والوساطة، والتركيز على منع نشوب النزاعات وتسويتها والعمل بفعالية على الوفاء بمسؤوليته عن صون السلام والأمن. إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ليست غاية بحد ذاتها وينبغي أن توجه بعناية لإحداث تأثير محدد على التنظيمات الضالعة في الاستخراج غير المشروع للموارد، مع التقليل إلى أدنى حد من آثار الاستغلال العادي الذي تقوم به البلدان المعنية.

ثالثا، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة تحسين تنسيقها والعمل معا لمساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات على تحسين إدارتها للموارد. وعند وضع استراتيجية شاملة لبناء السلام، فإن على لجنة بناء السلام أن تمنح أولوية أكبر لإدارة الموارد الطبيعية في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة الميدانية والوكالات الإنمائية تجميع مواردها وتحقيق التآزر من أجل دعم البلدان التي تمر بحالات النزاع في تحسين قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في استخراج الموارد الطبيعية ونقلها وإدارتها بشكل سليم، بناء على طلب البلدان المعنية، وعليها تعزيز استخدام الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي في جميع البلدان.

رابعا، على المنظمات الإقليمية والآليات ذات الصلة أن تضطلع بدور فعال في هذا المجال. وفي الأعوام الأخيرة، اضطلع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في تشجيع التعاون فيما بين الدول الأفريقية في بناء قدراتها على الإدارة الشاملة للموارد الطبيعية. وما فتئت آليات مثل عملية كيمبرلي بالغة الأهمية في كبح الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، وينبغي تشجيعها على استكمال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومواصلة الإسهام في النظر في الموارد الطبيعية واستخدامها السليم.

إن الصين ملتزمة بالدفاع عن السلام العالمي وبنائه، استنادا إلى مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون المربح لكل الأطراف. وتدعم الصين البلدان الأخرى بفعالية وتساعدها على تنمية مواردها الطبيعية واستخدامها وإدرتها على النحو السليم. ونرى أن تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمر هام للغاية، إذ أنه يساعد البلدان المعنية على تحقيق التنمية المستدامة وضمان منفعة المجتمعات المحلية. وسنعمل مع الدول في جميع أرجاء العالم لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية والاستفادة من الدور الإيجابي الذي تضطلع به الموارد الطبيعية في صون السلام الدولي وتعزيز التنمية المشتركة، لكي تتمكن البلدان المتضررة من النزاع من التغلب على لعنة مواردها في أقرب وقت ممكن، واستثمار في مواردها الطبيعية في السعي لتحقيق السعادة لشعوبها والإسهام في السلام والتنمية العالميين.

**السيدة ورونيسكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقدير بولندا للأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم. كما نشكر رئاسة المجلس على الاعتراف بمسألة الموارد الطبيعية في مناقشات المجلس بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات.

ومع أن الموارد الطبيعية بحد ذاتها لا تسبب الحروب، فإن المنافسة للوصول إليها والسيطرة عليها واستغلالها والاتجار بها بصورة غير قانونية يمكن أن تشكل محركا للنزاع المسلح وأن تضطلع بدور في حالات ما بعد النزاع. ومن ناحية أخرى، ينبغي ألا ننسى أن الموارد الطبيعية يمكن أن توفر حوافز من أجل عمليات بناء السلام. وفي البداية، أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة.

وفي أجزاء كثيرة من العالم، نلاحظ بقلق شديد أن الوصول إلى الموارد الطبيعية والتحكم فيها يصبحان السبب الجذري للنزاعات. ويؤثر ذلك بشكل خاص على البلدان التي لديها مخزون غني من النفط والغاز والذهب والماس والمعادن الأخرى.

ورغم ما لديها من إمكانات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تعاني من الفقر والبطالة والأوبئة والعنف. ومن بين العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم الحالة، عدم مراقبة الحدود وضعف الهياكل الأساسية.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن هذه البلدان لا تأخذ بعين الاعتبار في كثير من الأحيان النتائج البيئية السلبية المترتبة عن أفعالها. إن للاستغلال الواسع للموارد الطبيعية تأثيرا سلبيا حقيقيا. ويتعين ألا يكتفي المجتمع الدولي بالصمت عندما تُدمر البيئة، وعندما تنتهك حقوق الإنسان وعندما تتم عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلد. ومن غير المقبول دعم الأنظمة الاستبدادية التي تخدم مصالح الجماعات المسلحة أو الشركات التي تستفيد من هذه الصناعة المربحة.

وعندما نتحدث عن دور الموارد الطبيعية في برنامج السلام والأمن، يجب أن ننظر في الطابع المعقد لهذه المسألة وعلاقتها بالعديد من الجوانب الأخرى. ونعتقد أن مناقشة المجلس يجب أن تكون مركزة. وينبغي أن يكون احترام القانون الدولي مصدرا للإلهام ونقطة انطلاق لمزيد من المداولات بشأن دور مجلس الأمن.

انطلاقا من ذلك، أود أن أبرز الأهمية الأساسية للقانون الدولي، لا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ سيادة الدول عندما يتعلق الأمر بمعالجة قضية المراقبة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والوصول إليها. ولدينا مجموعة متنوعة من الصكوك الدولية المتاحة لنا داخل منظومة الأمم المتحدة وفي المجلس على وجه الخصوص. ويجب أن ننظر في المجموعة الكاملة من أدوات التنمية والتجارة والأمن والدبلوماسية.

وأود أن أشدد على الأهمية الرئيسية للشفافية والحكم الرشيد وسيادة القانون والتعاون في الاضطلاع مسؤوليتنا المشتركة بين مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وعلى الرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحكم في استخدام الموارد الطبيعية، فإن إشراك القطاع الخاص ضروري أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، كأمثلة على المعايير العالمية والممارسات الجيدة لمنع حدوث تجاوزات.

وفيما يخص مجلس الأمن، أود أن أؤكد على الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومبتكر، حيث أن مسألة الموارد الطبيعية والمخاوف المتعلقة بالنزاع لا تقتصر على الحكومات فحسب، بل أيضا على تصرفات الشركات الخاصة والجماعات المسلحة. وهناك حاجة إلى اتباع نهج شامل حتى يمكن للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المشاركة في معالجة هذه المسألة.

وتقدم البعثات وعمليات حفظ السلام التابعة لأفرقة خبراء الأمم المتحدة ومجلس الأمن ونُظم الجزاءات مجموعة متنوعة من الآليات، و

> ”يمكنها أن تؤدي دورا في مساعدة الحكومات المعنية في الحيلولة دون أن يؤدي الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد إلى زيادة تأجيج الصراع“ (انظر S/PRST/2007/22، الصفحة ٢)

في الختام، ورغم أن مسائل تغير المناخ والبيئة وشح المياه ليست محور المناقشة اليوم، فإنها تؤدي دورا رئيسيا في برنامجنا للسلام والأمن. ويتعين على المجلس اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار، لأننا نرى أن تغير المناخ والجوانب البيئية في العديد من أنحاء العالم أصبحت عوامل مضاعفة للتهديد المتمثل في نشوب النزاعات وتصاعد التوترات على الصعيدين المحلي والإقليمي. ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في مناقشات أخرى للمجلس بشأن تلك المسائل.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود قبل كل شيء، أن أشكر الرئاسة البوليفية على عقد هذه المناقشة بشأن

موضوع نعتبره جوهريا، وكذلك الأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي تقدم إطارا تنويريا للغاية لمناقشاتنا.

وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية، فإننا نتحدث عن الموارد الاستخراجية، بما في ذلك الوقود الأحفوري والمعادن. ولكنه يعني أيضا جودة التربة والتنوع البيولوجي ومياه الشرب، وجميع الموارد الحيوية التي تتأثر بتغير المناخ. إن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية يمكن ويجب أن تكون عاملاً في التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فغالباً ما يسهم الاقتتال من أجل الحصول عليها في إثارة النزاعات المميتة أو تضخيمها أو إدامتها.

وفي مثل هذه الحالات، يتمثل التحدي في الجمع بين الإجراءات القصيرة الأجل، وهو أمر حاسم لمواجهة الأزمات الملحة، واتخاذ إجراءات في الأجل الطويل لمعالجة أسبابها الجذرية، التي تشمل في كثير من الأحيان معالجة مسألة الموارد الطبيعية. ورسالتي اليوم بسيطة تتجلى في أنه يتعين أن نعالج هذا العامل بفعالية أكبر في منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات ودعم عمليات الانتقال السياسي والتنمية المستدامة.

إن نقطتي الأولى تتعلق بمسألة الوقاية. والظروف التي تؤدي إلى نشوب النزاعات على الموارد الطبيعية معروفة جيدا. فعندما تكون الإيرادات التي تولدها موزعة بشكل سيئ، وعندما تولد الاقتتال عليها، وعندما تكون إدارة الشركات المعنية مبهمة أو عندما يكون أصحاب المصلحة غير مدرجين بشكل كاف في عملية صنع القرار أو إعادة توزيع الموارد، تزداد مخاطر نشوب النزاعات. وهذا صحيح بالنسبة للصراعات الداخلية أو تلك التي تثيرها أطراف فاعلة من الدول المجاورة.

ومن أجل تحديد الحالات غير المستقرة بشكل أفضل، يجب علينا تشجيع تبادل التحليلات وتطوير آليات الإنذار المبكر. لذلك، ندعو الأمانة العامة إلى دمج بُعد الموارد الطبيعية في تقاريرها والحصول على الخبرات اللازمة لهذا الغرض بالاعتماد على دعم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ويمكن أيضا للمجتمع المدني والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، تقديم إسهامات قيمة لتحسين إدارة استخدام الموارد، إلى جانب الحكومات. وعلى هذا النحو، تعد التدابير الطوعية لتحسين شفافية الإيرادات خطوة في الاتجاه الصحيح. وهنا ألاحظ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كمثال أولي. كما أن تشجيع إسهام المجتمع المدني يعني ضمان أن يكون المدافعون عن القانون البيئي وإدارة الموارد المستدامة في كل مكان أحرارًا في التعبير عن أنفسهم وحمايتهم من الهجمات. أخيرا، يجب أن ندعم أدوات الدبلوماسية الوقائية في إدارة الموارد الطبيعية، مثل اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

وتتعلق نقطتي الثانية بإدارة الأزمات. فعندما ينشب صراع ما، يمكن أن تسهم الإيرادات الناتجة عن الاستغلال غير القانوني للموارد في انتشاره أو استمراره. والأزمة الليبية توضح هذا جيداً، حيث أن السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد تشجع العديد من الأطراف الفاعلة على إدامة الوضع الراهن بدلاً من دعم عملية الانتقال السياسي التي اقترحها الممثل الخاص غسان سلامة بدعم من المجلس. وهذا واضح للغاية أيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى، مع أنشطة الجماعات المسلحة المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية.

وفي كل هذه الأزمات، يعتبر اقتصاد الحرب اقتصادًا ريعيًا أيضًا، حيث يتأثر السكان المعنيون بطرق مختلفة، فهم محرومون من الموارد اللازمة لتنميتهم، وهم الضحايا الرئيسيون لاستمرار النزاع. وتشكّل الصعوبات في الحصول على الطاقة والموارد الطبيعية أثناء النزاعات عاملاً في زيادة العنف الجنسي والجنساني. وعلى سبيل المثال، تعرض النساء أنفسهن أحيانًا للعنف الذي لا يطاق من أجل جلب المياه والسلع الأساسية إلى منازلهن.

ويشكل جنوب السودان مثالا خطيرا للغاية في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يعوق عدم التكافؤ في إمكانية حصول المرأة على الموارد تمكينها فحسب، بل كذلك يعوق

التنمية في البلدان المعنية. ولذلك، فإن من واجبنا معالجة هذه المسألة، إذ أنها تشكل عاملا في إدامة الأزمات. ونحن نفعل ذلك عندما نعتمد الجزاءات، وبصفة خاصة عندما نضع معايير لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات ترتبط باستغلال الموارد الطبيعية، مثل الآليات المنشأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد في هذا المجال، ولا سيما من خلال كفالة استقدام الخبراء المتخصصين ومن خلال تشجيعهم على تحديث المعلومات المتوفرة بشأن شبكات الوساطة المحلية والدولية التي تجعل ذلك الاتجار ممكنا.

وبالإضافة إلى عمل المجلس، فإن أدوات التوصيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على اتخاذ موقف مسؤول هي أيضا مفيدة جدا. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسؤولية تنبني عموما على وجود قدرات مركزية للمتابعة والشفافية. وأود كذلك أن أشيد بالمساهمة القيمة لآليات إصدار شهادات المنشأ للسلع ومتابعتها، مثل تلك المعنية بالماس والتي أنشأتها عملية كيمبرلي، والتي يرأسها الاتحاد الأوروبي في هذا العام. ونود أن نرى قطاع الذهب كذلك خاضعا لإطار لإصدار شهادات المنشأ، بنفس روح التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بحالات ما بعد النزاع، التي تتطلب كذلك اتخاذ إجراءات حازمة من جانبنا. ويشكل إصلاح قطاع الأمن، في هذا السياق، تحديا بالغ الأهمية. فمن أجل منع ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الأجل الطويل، لا بد من تعزيز الفعالية التشغيلية لقوات الأمن وشفافيتها ومساءلتها، مع التركيز على هذه المسألة في الولايات التي يعتمدها المجلس أو يجددها. وعلاوة على ذلك، عندما يعهد قطاع الصناعات الاستخراجية إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بتوفير الأمن في المواقع، لا بد من وضع قواعد تنظيمية تكفل مهنيتهم وتنسيقهم مع السلطات العامة.

ويمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد البلدان المضيفة على تعزيز سيادة القانون، وبذلك تسهم في تهيئة مناخ يفضي إلى الاستغلال الرشيد والقانوني للموارد الطبيعية، الذي يأخذ في الاعتبار مصلحة السكان كذلك. كما أنها ستساعد البلد المضيف على ممارسة سيادته في هذا المجال أيضا. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أيضا أن نكفل أن يكون سلوك موظفي الأمم المتحدة بعيدا عن الشبهات.

وكذلك، فإن المسائل المتعلقة بالأراضي وبملكية الأراضي ذات أهمية بالغة في حالات ما بعد النزاع، كما يمكن أن نرى في دارفور. فهي تشكل عوامل رئيسية في التمكين من عودة المشردين والحيلولة دون عودة النزاع. وكذلك يشمل منع نشوب النزاعات الاعتراف بالحقوق القائمة والمحددة المتعلقة بالملكية والاستخدام، بغض النظر عن أصلها أو طبيعتها، والمحافظة على هذه الحقوق. ويجب علينا أن نولي اهتماما خاصا لضمان احترام حقوق المرأة في الأراضي، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بالنسبة للبلدان في حالات ما بعد النزاع والتي تعتمد على الموارد الطبيعية. فهي توفر إطارا لا غنى عنه للجمع بين جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ولتشجيع أفضل الممارسات.

إن التعبئة الشاملة، في مواجهة هذا التحدي المعقد، أمر حيوي حتى يمكن للموارد الطبيعية أن تكون محركا للتنمية المستدامة بدلا من تأجيج الأزمات الحالية والمستقبلية. ويمكنكم، السيد الرئيس، أن تعولوا على التزام فرنسا الثابت في هذا الصدد.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، شأني شأن زملائي الآخرين، على إعادة لفت انتباه مجلس الأمن لهذا الموضوع. وأعتقد أننا استمعنا إلى الكثير من المواضيع المشتركة اليوم. وإذ أن الموارد الطبيعية كثيرا ما تجلب فوائد كبيرة لبلد ما، فإنها يمكن أيضا أن تسهم

في نشوب النزاعات وأن تغذي دورة النزاع. وقد سمعنا بالفعل من المتكلمين الآخرين أن ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من مجموع النزاعات الداخلية في السنوات الـ ٦٠ الماضية كانت لها صلة بالموارد الطبيعية، وفقا للأمم المتحدة.

وكثيرا ما يتم تخريب وتحويل مسار الأصول الطبيعية التي من المفترض أن تدفع النمو الاقتصادي المحلي. وقد شهدنا كيف استخدم تنظيم داعش للموارد النفطية في العراق لتمويل حملته الإرهابية. وفي ليبيا، لا يزال التنافس على السيطرة على الموارد النفطية يشكل أحد الدوافع الرئيسية للنزاع. وتؤجج التجارة في الماس النزاعات في بلدان مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون. وقد شدني جدا ما قاله زميلنا ممثل كوت ديفوار من أن التكلفة الإجمالية لهذا الأمر تقترب من ٥٠ بليون دولار في السنة، متجاوزة ميزانيات المعونة. وذلك رقم ذو مدلولات كبيرة.

وعلى العكس من ذلك، يمكن لحل المنازعات التي تنشب للسيطرة على الموارد الطبيعية أن يشكل ركيزة أساسية لعمليات السلام. فعلى سبيل المثال، شكل النفط عنصرا بالغ الأهمية في اتفاق السلام بين السودان وجنوب السودان. وإلى جانب النفط والماس، تشكل النزاعات على الأراضي والموارد المائية خطرا متزايدا. ويهدد النمو السكاني وتغير المناخ – وأود مرة أخرى أن أشكر السويديين على المناقشة الممتازة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8307) أثناء رئاستهم – بزيادة التنافس على الموارد الطبيعية، ومن ثم خطر نشوب النزاعات. إن الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، الأمر الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من التقليل من مخاطر النزاع وتحقيق السلام المستدام.

وقد برهنت التدابير الوطنية، للأسف، على أنها غير كافية في التصدي لهذه التحديات المعقدة. ونعتقد أن اتباع نهج متعدد الأطراف بالغ الأهمية ويتعين أن يكون ذلك النهج مستندا إلى التعاون الدولي واحترام النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك الأجزاء ذات الصلة من القانون الدولي.

وأشار عدد من المتكلمين إلى نظم الجزاءات التي يمكن أن توفر أداة مفيدة في معالجة دور الموارد الطبيعية في إدامة النزاعات. وقد قام المجلس بفرض جزاءات على تجارة الماس في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وعلى الأخشاب، على سبيل المثال، في ليبريا. وتساعد الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على تجارة الفحم من الصومال والنفط من ليبيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والحظر المطلق لتجارة النفط مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جميعها، في الحد من قدرة المخربين على زعزعة استقرار الأوضاع الهشة أصلا. غير أن نجاح أنظمة الجزاءات هذه، وبالتالي قدرتنا على التخفيف من آثار النزاعات أو منع نشوبها، يعتمد على التنفيذ ليس من جانب جميع أعضاء المجلس فحسب، بل أيضا من قبل جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

وينبغي أن تكون استجاباتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مصممة بما يتناسب مع السياق. ونحن بحاجة إلى إيلاء الاهتمام للأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من أجل دعم البلدان للتغلب على المسائل المتعلقة بالصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات. أما وقد قلت ذلك، فإنني أردت فحسب أن أرد بإيجاز على ما قاله الممثل الروسي. فليست جميع التدخلات تحركها دوافع سلبية. ومن المهم أن يكون المجلس والبلدان على استعداد للتصدي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن المهم أن يكونوا على استعداد للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن المهم أن يكونوا مستعدين لمواجهة الكوارث الإنسانية الساحقة الوشيكة. ولذا، فإنني أردت فحسب أن أسجل رفضنا لوصفه للغرض من التدخلات الغربية التي تمت على مدى السنوات الماضية.

أشار عدد من المتكلمين كذلك إلى زيارة المجلس الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سمعنا كيف يغذي

الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية من قبل الميليشيات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد النزاع ويفرض المعاناة على السكان المدنيين. فقيمة السلع المهربة عبر حدود المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية تفوق قيمة التجارة الرسمية، حيث يشكل الذهب العنصر الأعلى قيمة من بين تلك السلع. ولذلك، أثارت الأفكار التي طرحها الممثل الفرنسي بشأن إدراج الذهب في نظام معزز اهتمامي كثيرا.

وإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستلزم وضع حد لتهريب الموارد المعدنية. ونحن نساند الدور الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مساعدة الحكومة على معالجة ذلك.

ونعتقد أنه يمكننا أيضا أن نفعل المزيد لتحديد ومعالجة المخاطر المتصلة بالموارد الطبيعية في حالات النزاع من خلال نظم الإنذار المبكر والجهود الرامية إلى دعم البلدان في التخفيف من حدة الدوافع المحتملة للنزاع. ونقدر إيما تقدير عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد. وإنني أشاطر الفرنسيين الاستحسان لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وهناك أيضا بعض الأفكار الأخرى التي نعتقد أنها تستحق البحث. ولدى السويد أفكار حول الضرائب وتدقيق الحسابات والتصدي للجريمة المنظمة، والصين لديها فكرة مثيرة للاهتمام حول الاستعانة بلجنة بناء السلام. ونحن على استعداد تام للعمل مع الزملاء في المجلس لتجربة تلك الأدوات وتطويرها.

كانت هناك إشارة إلى عملية كيمبرلي أيضا. والمملكة المتحدة تعتز بكونها عضوا مؤسسا في عملية كيمبرلي، ونشجع عملية الإصلاح الحالية، التي من شأنها أن تجعل هذا الإطار أكثر فعالية. وبالإضافة إلى هذه العملية، تلتزم المملكة المتحدة بتعزيز الإطار الدولي لتنظيم التجارة في المعادن المرتبطة بالنزاع. وأود أن ألقي الضوء على استخراج وتجارة القصدير والتنتالوم والتنغستن، كما سبق أن ذكرت الذهب. فهذه المعادن من المكونات الرئيسية للتكنولوجيا الحديثة. وفي ظل ظروف مؤاتية، يمكن أن يحقق استخراج هذه المعادن الرخاء والأمن للمجتمعات المحلية. ولكن، خلاف ذلك، سينتهي بنا المطاف بالممارسات المؤسفة – من انتهاكات حقوق الإنسان إلى التمويل غير المشروع للنزاع.

ونحن نريد المساعدة في معالجة هذه المسائل. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نشجع على الامتثال لتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة. وسيصبح تنفيذ هذه التوجيهات إلزاميا بالنسبة لأكبر المستوردين في الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، ويمكنني أن أؤكد للمجلس أنه، حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستظل المملكة المتحدة ملتزمة بهذه اللائحة. ونؤيد أيضا الشراكة الأوروبية للتجارة المسؤولة في المعادن، وهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تتألف من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. والاتحاد الأوروبي يعترف بهذه الشراكة الاتحاد الأوروبي كإجراء رسمي مصاحب للائحة الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، فإن دور المجلس في معالجة مشكلة الموارد الطبيعية كسبب للنزاع يظل أداة بالغة الأهمية، وينبغي لنا أن نضمن استخدامها بالشكل الأمثل.

**السيد توميش** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة البوليفية لمجلس الأمن والأمين العام غوتيريش على لفت انتباهنا إلى أن الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات الشديدة والقلاقل السياسية وحتى الإطاحة بالحكومات والحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لا لصون السلم والأمن على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وعلى الصعيد الدولي أيضا.

وكدولة في وسط آسيا، نعرب عن تقديرنا للأمين العام الذي أشار في إحاطته الإعلامية إلى أن هذا الجزء من العالم

يعد مثالا جيدا للتقدم الذي يحرز من خلال المشاورات فيما بين الدول المتجاورة بدعم من الأمم المتحدة. وكعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي، فإننا نساند ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار باسم الثلاثية الأفريقية. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية الحاسمة للاجتماع بصيغة آريا بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا وكيف يمكن لشراكة الاتحاد الأفريقي أن تسهم في إيجاد قارة خالية من الصراع، الذي يعقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية تسعة من أعضاء المجلس، من بينهم كازاخستان. ونشدد أيضا على أهمية مبادرة رئيسنا لبناء عالم خال من النزاعات العنيفة بحلول مئوية الأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥، على النحو الوارد في البيان الرئاسي المعتمد في كانون الثاني/يناير (S/PRST/2018/1).

في العلاقات الدولية الحديثة، أدى نقص أو وفرة الموارد الطبيعية – الغذاء والماء والطاقة والنفط والمعادن – إلى خسائر بشرية كبيرة وإطالة أمد التوترات من خلال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها، فضلا عن الاتجار غير المشروع بها، وتفاقمت الأوضاع لا من قبل الحكومات فحسب ولكن جراء الصناعات الاستخراجية ذات المنشأ الأجنبي أو المتعددة الجنسيات أو المستغلين الأثرياء، وحتى الجماعات والميليشيات المسلحة على حساب السكان المحليين، فضلا عن التسبب في عواقب إنسانية وخيمة. والموارد الطبيعية كثيرا ما تكمن في صميم الحروب والاضطرابات المدنية. وتزايد ندرة الموارد يمكن أن تصبح مشكلة خطيرة على نحو متزايد في العقود القادمة. إضافة إلى ذلك، فإن العواقب المحتملة لتغير المناخ على توفر المياه، والأمن الغذائي، وانتشار الأمراض، والحدود الساحلية وتوزيع السكان قد يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة وتوليد نزاعات جديدة. وارتفاع الطلب على شركات نقل الطاقة لخدمة العدد المتزايد من سكان العالم لأكثر من ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ قد يثير مسألة إمكانية الوصول إلى إمدادات الطاقة العالمية. وقد يثير هذا الوضع توترات بين الدول، الأمر الذي سيحول حتما دون أن يصبح عالمنا مكانا أفضل وأكثر أمانا للأجيال المقبلة، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

إن استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يقترن بزيادة بناء القدرات للسكان والمساهمة في تنمية الاقتصاد بشكل عام. وخلاف ذلك، سيؤدي إلى إفقار السكان والصراع من أجل السيطرة على الموارد كوسيلة للربح. وهذا المنظور ينطبق على الشركات المحلية والأجنبية على السواء. وفي هذا السياق، تعد كازاخستان مثالا جيدا لدولة مسؤولة. ولأننا نملك السيادة على مواردنا الطبيعية، فإننا نجتذب المستثمرين الأجانب على أساس المنفعة المتبادلة ونحرص على تنويع الاقتصاد لتلبية احتياجات السكان بالكامل. وتغيير هذا النموذج العادل من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع.

وكما ذكر الأمين العام اليوم، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من النزاعات الداخلية خلال السنوات الستين الماضية قد ارتبطت باستغلال الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، فإن كازاخستان تعتبر أمن الطاقة عاملا أساسيا في الاستقرار الدولي. وفي رأينا، هناك العديد من العوامل المعقدة، بما في ذلك الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تظل محركات رئيسية للنزاع. والموارد الطبيعية وحدها ليست هي المحدد الوحيد في المعادلة الحزينة للحروب والنزاعات، من جهة، وحياة الناس، من جهة أخرى.

ولقد كان النزاع بشأن السيطرة على الموارد الطبيعية دائما على جدول الأعمال الدولي. والميزة التي لدينا اليوم، مقارنة بالألفيتين الماضيتين، هي الأمم المتحدة.

وبلدي يدعو بقوة إلى احترام سيادة الدول على مواردها الطبيعية، الأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للقارة الأفريقية، قبل كل شيء، كما شهدنا خلال زيارتنا الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. مع ذلك، ولأن المجتمع الدولي يساوره القلق أيضا إزاء التدهور البيئي والاستغلال غير المشروع للموارد

الطبيعية، يلزم اتباع نهج عالمي منسق أيضا. ويجب أن تكون الدول الأعضاء، مع الأمم المتحدة، في صدارة الحفاظ على السلام والاستخدام العادل للموارد الطبيعية في إطار ركائز الأمم المتحدة – السلام والأمن والتنمية المستدامة والعمل الإنساني – ووفقا للقانون الدولي. ونحن بحاجة إلى حفز تفكير جديد وإصلاح وعمليات جديدة في كل ركيزة من الركائز التي يمكن، إلى جانب التحليل الفني وبناء القدرات، أن تصبح قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتي يمكن للشركاء والمستفيدين زيادتها.

وكما هو الحال في التنمية المستدامة عموما، فإن معالجة المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية يتطلب أيضا نظام إدارة جماعي. وقد تم التشديد على هذه النقطة في التقارير المستقلة الرفيعة المستوى بشأن عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام. وفي الوقت الحاضر، يشكل الإسهام في الحفاظ على الموارد الطبيعية جزءا هاما من ولايات عمليات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نؤيد الرؤية الحكيمة بضرورة إيجاد حلول مربحة للجميع لنزاعات اليوم من خلال التنمية.

ومن الضروري للغاية اليوم أيضا تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة لجعل عملها أكثر كفاءة وعمليا أكثر ومساعدتها على تحسين آليات الدولة لإدارة الموارد الطبيعية في البلدان المتضررة من النزاعات. وينبغي مواصلة زيادة قدرة الأمم المتحدة على تقديم المعلومات الفنية عن حالة الموارد الطبيعية والبيئة، فضلا عن تقديم توصيات بشأن استخدامها المستدام خلال عمليات الوساطة.

ولأننا لا نملك غير كوكب واحد، فإننا نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن، في إطار ولايته المتعلقة بحفظ السلام، أن يتصدى لمعالجة مسألة الموارد الطبيعية والآثار البيئية في ضوء قدرتها الكبيرة على تأجيج النزاعات.

وبما أن لدينا كوكب واحد فقط، نرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتصدى – في سياق ولايته المتعلقة بحفظ السلام – لمسألة الموارد الطبيعية والآثار البيئية نظرا لما تنطويا عليه من قدرة هائلة على تأجيج النزاعات. وبالتالي، فإن من شأن المسائل البيئية أن تكون بمثابة محفل أو حافز لتعزيز الحوار وبناء الثقة، والاستفادة من المصالح المشتركة وتوسيع نطاق التعاون بين الجماعات المتناحرة، فضلا عن الدول.

وأخيرا، يجب علينا أن نتذكر دائما أن الشعوب هي التي يحدق بها الخطر وأنها هي التي تعاني بشكل غير متناسب في حالات النزاعات أيا كانت أسبابها أو نطاقها. ويفاقم من هذه المشكلة الإفلات من العقاب. وترى كازاخستان أن من شأن شراكة عالمية أكثر إنصافا وتوازنا أن توفر أساسا متينا للسلام والتنمية المستدامة الشاملة.

*رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.*